سياسات وآليات تمكين المرأة
في إطار السياسات الاجتماعية

أولاً/ مفهوم السياسات الاجتماعية:

- تعتبر الأنشطة الاجتماعية قديمة قدم المجتمع الإنساني، وهي بهذا المعنى تصبح أحد النظم التي نشأت مع المجتمع الإنساني وتطورت بتطوره، وهي وظائف لا غنى عنها لحياة الناس، وإشباع حاجاتهم شأنها في ذلك شأن النظم الاجتماعية الأخرى.

- ومن ثم فإن للسياسات الاجتماعية أهميتها القصوى سواء في المجتمعات المتقدمة أو النامية، لارتباطها بشكل مباشر بالقضايا الاجتماعية وفعاليتها، والتي تستهدف مقابلة حاجات ومشكلات الإنسان، وضمان نوعية حياة كريمة له، وتنميته لإيجاد الشخصية التنموية الفاعلة في المجتمع.

- لضمان الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي، والذي بدوره يوفر للدولة أرضية صلبة وتعتبر السياسات الاجتماعية كذلك بمثابة سياسات مجتمعية يجب أن تكون واضحة ومعبرة عن طموحات المجتمع وآماله في شتى المجالات الاجتماعية التي تتبناها الحكومات، وتكون أيضاً بمثابة الإطار العام الذي يجب أن يتم من خلاله وضع الخطط التنموية الاجتماعية حتى تساهم في تحسين نوعية حياة الإنسان في أي مجتمع كان.
- وعلى هذا الأساس، فإن المراجعة المستمرة للسياسات الاجتماعية لم تعد خياراً بل ضرورة فرضتها المتغيرات المحيطة للتقدم والرقي من أجل تجاوز التحديات التي يواجهها المجتمع.

- كما تجدر الإشارة في هذا الصدد أنه لا يوجد على الصعيد العالمي نموذج يحتذى به للسياسات الاجتماعية، بل أن النظم الاجتماعية تختلف من دولة لأخرى وفقاً لدور الدولة والأسرة والسوق في توفير الخدمات والمساعدات الاجتماعية وضمان الدخل، إلى جانب شمولية الخدمات التي ترتبط مباشرة بحقوق المواطنة ومزايا العمل، ناهيك عن التفاوت في سخاء المزايا والخدمات الاجتماعية.

(أ) مفهوم السياسات الاجتماعية:

تعتبر السياسية الاجتماعية من السياسات القطاعية، والتي تهدف إلى لتحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي للمجتمع وأفراده، كما تعتبر بمثابة سياسات مجتمعية تعبر عن طموحات المجتمع وآماله في شتى المجالات الاجتماعية التي تتبناها الحكومات، وهي أيضا بمثابة الإطار العام الذي يتم خلاله وضع الخطط التنموية المتعلقة بالمجتمع حتى تسهم في تحسين نوعية حياة المواطن.

وبذلك؛ يمكن تعريف السياسات الاجتماعية على النحو التالي:

- مجموعة من الخطط والبرامج والأنشطة التي تستهدف مقابلة حاجات ومشكلات الإنسان، وضمان نوعية حياة كريمة له، وتنميته لإيجاد الشخصية التنموية الفاعلة في المجتمع.
- توجيه برامج العمل وفق الإطار الذي يضمن مستوى المعيشة المرغوب فيه لأفراد المجتمع.
- أحد السياسات النوعية الداخلية للمجتمع وترتبط بالبرامج والنشاطات الاجتماعية، وذلك لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية في آن واحد، وهي ترتبط بمجموعة الخدمات الحياتية لأفراد المجتمع، وتحدد مجالات العمل الاجتماعي في المجتمع.

(ب) أهداف السياسات الاجتماعية

أهداف السياسات الاجتماعية		
تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة السياسية والاجتماعية والعدالة في توزيع الحقوق والأعباء والتضحيات بين كافة المواطنين.	توفير كافة أساليب الرعاية الكاملة والمناسبة للشباب باعتبارهم نصف الحاضر وكل المستقبل وتوجيه البرامج والمشروعات المناسبة واللازمة للشباب	توفير مظلة من التأمينات لكل أفراد المجتمع ضد البطالة والعجز والشيخوخة والمرض والكوارث وغيرها
توفير مسكن صحي مناسب لكل أسرة	حق كل مواطن في التعبير ضمن إطار قانوني	حق كل مواطن في الحصول على عمل مناسب
توفير فرص التعليم الأساسي	توفير الرعاية الصحية	تحقيق الأمن الغذائي
توفير كافة الرعاية للطفولة	تحقيق الوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي والتماسك المجتمعي	حق كل مواطن في التعليم

(ج) ركائز السياسة الاجتماعية

ركائز السياسة الاجتماعية	
الشرائع السماوية	مواثيق العمل الوطنية والعالمية
التشريعات والقوانين والقرارات	الدستور

(هـ) عناصر السياسات الاجتماعية

- العنصر الأول: الأيديولوجية السائدة في المجتمع:

وهي مجموعة الأفكار والمعتقدات الخلقية والدينية والسياسة التي تمثل التراث الثقافي والحضاري للمجتمع، وتعتبر بمثابة الفلسفة المحددة والموجهة لسلوك أفراد المجتمع بكافة فئاته وقطاعاته وأجهزة وتنظيماته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...الخ.

- **العنصر الثاني: الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى:**

والتي تمثل آمال وأحلام وغايات ونتائج يكون من المطلوب الوصول إليها وتحقيقها على المدى البعيد، وذلك بهدف زيادة معدل الرفاه الاجتماعي من خلال خدمات وبرامج ومشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك من أجل تحقيق أهداف استراتيجية محددة كتحقيق التوازن بين المستوى الإقليمي والمحلي، وتحقيق أعلى درجات التنسيق بين الأجهزة المسئولة عن التخطيط للرعاية الاجتماعية منعا للتضارب، وإشباع أكبر قدر ممكن من حاجات الأفراد في المجتمع، وتحقيق نمو متوازن بين كافة قطاعات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والمادي في المجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية (عدالة توزيع الفرص)، والاستقرار السياسي.

- **العنصر الثالث: مجالات العمل وقطاعات النشاط:**

وهي تلك المجالات التي تحدد لبرامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية والاقتصادية فئات المواطنين (المستفيدين) الذين تستهدفهم تلك البرامج والمشروعات وكذلك تحديد الأجهزة التي يتم من خلالها العمل على تخطيط وتنفيذ هذه البرامج.

- **العنصر الرابع: الاتجاهات والمبادئ العامة:**

وهي التي تلزم وتوجه العمل الاجتماعي وتوضح وتنظم وتحدد طريق وأساليب الأداء والتنفيذ والمتابعة والتقييم، وكذلك تلزم هذه الاتجاهات وتوجه برامج ومشروعات التنمية والرعاية الاجتماعية (قواعد العمل). وتنقسم تلك الاتجاهات إلى ثلاثة أنواع على النحو التالي:

- **اتجاهات ملزمة:** وتمثل هذه الاتجاهات عنصر هام للسياسية لأنها لها أثر في وضع السياسة ورسمها على أسس سليمة، فمثلاً توفير فرص التعليم والرعاية الصحية الجيدة للسكان في أي بلد كان مع الحفاظ على التخطيط الشامل بأسلوب علمي لتحقيق أهداف التنمية.
- **اتجاهات شبه ملزمة:** مثل اتجاه الدولة نحو توفير مسكن مناسب لكل مواطن.
- **اتجاهات غير ملزمة:** هي اتجاهات لا يستطيع المجتمع القيام بها لأن الإمكانيات محدودة فهي ليست احتياجات أساسية للمواطنين فهي ترتبط بظروف وإمكانيات المجتمع مثال إعانة الضمان الاجتماعي فقد تختلف قيمتها من مجتمع لمجتمع آخر وفق إمكانياته.

(ي) المبادئ التي تقوم عليها السياسات الاجتماعية

- **المساواة**: تعني أن توزع سياسات الرعاية الاجتماعية مشروعاتها واهتماماتها بطريقة متساوية بين كل المحليات أو الأقاليم أو المحافظات.
- **العدالة**: يكافأ الفرد حسب العمل الذي يقوم به، فبمقدار المشاركة في المجتمع تكون المساعدة.
- **الكفاية**: بمعنى ضمان مستوى اجتماعي وصحي واقتصادي مناسب للفرد، ويختلف هذا المستوى باختلاف الزمان والمكان.

ثانياً/ سياسات تمكين المرأة:

أولاً: سياسات تمكين المرأة

- على المستوى التعليمي
- على المستوى السياسي
- على المستوى الاقتصادي
- على المستوى الاجتماعي
- على المستوى الصحي

سياسات تمكين المرأة على المستوى التعليمي			
تقديم دروس تقوية لزيادة تعليم المرأة في مراحل التعليم المختلفة.	العمل على تنمية مهارات الحاسوب ووسائط المعرفة للمرأة.	تكسب المرأة مهارات البحث العلمي وحل المشكلات.	تنمية مهارات التعلم الذاتي لدى المرأة.
تطوير القدرات العلمية لدى المرأة.	إطلاع المرأة على أهم مشكلاتها التعليمية وسبل حلولها.	العمل على التطوير العلمي للحالات الخاصة.	العمل على تقليص تسرب المرأة من التعليم.
تسهيل حصول المرأة على المنح والبعثات الخارجية.	العمل على توجيه المرأة نحو التخصصات العلمية والمهنية.	تدعيم حقوق المرأة التعليمية في المجتمع.	الاهتمام بمحو الأمية وتعليم الكبار من النساء.
تشجيع المرأة على اقتحام فروع معرفية كانت حكرا على الذكور.	مساعدة المرأة بتهيئة دور الحضانة ورياض الأطفال لأبنائها.	العمل على زيادة الوعي الديني لدى المرأة.	توفر مكتبات لزيادة معرفة المرأة في الجوانب العلمية المختلفة.

سياسات تمكين المرأة على المستوى السياسي

تشجيع المرأة على ممارسة العمل السياسي.	تأهيل المرأة مهنياً لشغل مناصب برلمانية.	تدعيم تمثيل المرأة في المناصب الحكومية العليا (السلطة التنفيذية).	تدعيم مشاركة المرأة في هياكل الأحزاب السياسية والحركات الوطنية.
العمل على زيادة المقاعد التي تشغلها المرأة في المجالس المحلية والبلديات.	تشجيع مشاركة المرأة في الانتخابات التشريعية (التصويت ، والترشح).	تشجيع المرأة على التمسك بحقها في الترشيح والترشح للمناصب السياسية والإدارية على أساس الكفاءة.	تدعيم مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار السياسي.
مساندة وتدعيم مشاركة المرأة في الحياة العامة.	إبراز النماذج النسوية الناجحة.	إبراز وترويج ودعم حقوق المرأة السياسية.	المساهمة في تحقيق المساواة السياسية وحرية الاختيار.
توعية المرأة بواجباتها السياسية في المجتمع.	العمل على التنوير القانوني في مجال المطالبة بالحقوق.	تبصير المرأة بمواطن الفساد والمحسوبية.	توعية المرأة بقضايا المجتمع.
تشجيع مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني، والجمعيات الأهلية، والنقابات، والاتحادات، وغيرها.			

سياسات تمكين المرأة على المستوى الاقتصادي			
توعية المرأة بحقوقها في العمل حسب القانون الساري.	تعديل الاتجاهات المجتمعية السلبية نحو إعطاء المرأة نصيبها من الإرث.	تعريف المرأة بأحكام استقلاليتها في الذمة المالية.	حث المرأة على ترشيد الاستهلاك في الموارد الطبيعية.
الاهتمام بالأسر التي تعولها إمرأة للحد من فقرها.	محاربة التمييز في الأجور بين الرجل والمرأة لنفس الوظيفة.	تدريب المرأة على إدارة المشروعات الصغيرة.	زيادة قدرة المرأة على اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بالأسرة.
المساهمة في تحسين مستوى المعيشة للمرأة من خلال المشاريع الصغيرة.	ترسيخ اتجاهات العدالة في منح فرص العمل أمام المرأة.	تدعيم زيادة نصيب المرأة من الدخل القومي.	زيادة نسبة النساء المستفيدات من قروض مكافحة البطالة.
تدعيم زيادة متوسط الأجرة اليومية للمرأة.	العمل على تقليص معدلات البطالة بين النساء.	تدعيم مشاركة المرأة في القوى العاملة.	تدعيم امتلاك حسابات مصرفية.
تعليم المرأة أساليب ووسائل لتسويق المنتجات في الأسواق المحلية والخارجية.			

سياسات تمكين المرأة على المستوى الاجتماعي

إكساب المرأة مهارات إدارية في مجال الأسرة (الإدارة الأسرية) .	إكساب المرأة جملة من المهارات الحياتية .	إكساب المرأة مهارات إدارة الذات والتخطيط للمستقبل .	تحسين مستوى شعور المرأة بذاتها واحترامها لنفسها .
زيادة حرية المرأة في اختيار مهنتها وعملها .	تنمية مفهوم الإيجابية والشراكة الزوجية لدى المرأة .	زيادة وعي المرأة بحقوقها الزوجية .	تدعيم مشاركة المرأة في اتخاذ وصنع القرارات داخل الأسرة .
تدريب المرأة على أساليب التنشئة الاجتماعية الصحيحة والسليمة .	توعية المرأة بمفهوم الأسرة ومقومتها والأدوار المناطة بها .	تعليم المرأة الضوابط الاجتماعية للعمل خارج المنزل .	إكساب المرأة مهارات الاندماج الإيجابي في المجتمع والتكيف البنّاء .
تعزيز أدوار النساء في خدمة المجتمع والعمل التطوعي .	توعية المرأة بموقعها في التشريعات والقوانين الوطنية .	توعية المرأة بالمشكلات الاجتماعية (مخاطر التكنولوجيا ، سلوكيات سلبية في المجال الأمني) .	توعية المرأة بالأنماط السلبية في الثقافة المجتمعية .
المساهمة في القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة .	المساهمة في تحسين صورة المرأة في الإعلام .	تدعيم مشاركة المرأة في الأجهزة الأمنية .	المساهمة في نشر الوعي حول الظواهر الاجتماعية (مثل العنف ضد النساء) .

سياسات تمكين المرأة على المستوى الصحي			
المساهمة في التعريف بوفيات الأمهات لأسباب الحمل والولادة.	تبصير المرأة بأهمية الغذاء المتوازن.	زيادة وعي المرأة حول الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.	تزويد المرأة بمعلومات حول الصحة النفسية لجميع أفراد الأسرة.
تدريب المرأة على مهارات الإسعاف الأولية.	تقديم الاستشارات التثقيفية والتدريبية في اللياقة والأناقة.	تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو أنماط الحياة الصحية لدى المرأة.	توعية المرأة بضرورة استخدام المرافق الصحية الملائمة.
تدريب المرأة على سبل تجنب الحوادث المنزلية.	تحذير المرأة من استخدام مصادر الحياة غير المأمونة.	تسهيل حصول المرأة على الخدمات الصحية ما قبل الولادة.	تدريب المرأة على مهارات صنع الطعام الصحي المتوازن.
المساهمة في دعم الرعاية الصحية الأولية للمرأة في جميع مراحلها العمرية.	المساهمة في توفير الرعاية الصحية للحوامل.	تدريب المرأة على إعادة استخدام المواد البيئية.	تدعيم وإعانة المرأة للوصول للمرافق الخاصة بالرعاية الصحية الملائمة.
حث المرأة على الولادات التي تتم تحت إشراف عناصر صحية مدربة.	العمل على زيادة الوعي البيئي للمرأة.	تعريف المرأة بأهم المشكلات الصحية التي تواجهها واختيار أنسب الطرق في التعامل معها.	

آليات تنفيذ سياسات تمكين المرأة

علي مستوى المؤسسات الحكومية

- ✓تعزيز الشراكة بين اللجان الوطنية لشؤون المرأة والوزارات والدوائر الحكومية؛ على أساس مبدأ التكامل بين مختلف الجهات المعنية، وترسيخ قواعد الشراكة والتنسيق الفاعل مع مختلف هذه المؤسسات، وبما يساعد على تحويل وترجمة مختلف السياسات والتوجهات والاستراتيجيات إلى برامج عمل واضحة ومحددة؛ يتم إدماجها في برامج وخطط عمل المؤسسات والأجهزة الحكومية التنفيذية، وتسليط الضوء على الأثر الإيجابي لهذه الشراكات.
- ✓العمل على اعتماد وإقرار (سياسة تدقيق النوع الاجتماعي) كسياسة حكومية مستمرة ومنتظمة،حيث تقوم اللجان الوطنية لشؤون المرأة بمتابعة تطبيقها كأداة من أدوات المتابعة والرقابة والتقييم والتطوير لإدماج النوع الاجتماعي في القطاع الرسمي.
- ✓تفعيل التنسيق بين المؤسسات الحكومية من أجل تطوير واعتماد معايير موضوعية وشفافة وموحّدة لاختيار القيادات من كافة المستويات الإدارية وفقاً لمعايير الكفاءة والخبرة والتأهيل من جهة، والعمل على ترقية النساء في سلم الهرم الوظيفي من خلال توفير البرامج والفرص المناسبة لهن من جهة أخرى، لتمكينهن من المنافسة القوية والوصول إلى المراكز العليا في وزارتهن ومؤسساتهن، والمساهمة بفعالية في رسم السياسات وصناعة القرارات المتصلة بمختلف القطاعات والمجالات.

آليات تنفيذ سياسات تمكين المرأة

علي مستوى المؤسسات الحكومية

- ✓العمل على تطوير ومأسسة سياسة ورؤية واضحة للوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية؛ فيما يتعلق بنظم وعمليات الابتعاث والمشاركة بالدورات التدريبية الداخلية منها والخارجية، على أن تتضمن ضرورة تمثيل الإناث في كافة المجالات، ومراعاة توزيع الفرص جغرافياً.
- ✓تحسين وتطوير الإطار التنظيمي للوحدات المعنية بالمرأة ووحدات تكافؤ الفرص في المؤسسات الحكومية؛ سواء فيما يتعلق بالهيكلية أو المهام والصلاحيات أو البرامج والأنشطة، والعمل على مأسسة هذه الوحدات واستدامتها، ودعمها مؤسسياً وفنياً وتعزيز دورها لتقوم بأداء مهامها بفعالية، وتسهيل عملية ربط هذه الوحدات بصناع القرار الأساسيين في الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية، ورفع قدراتها كأجهزة فنية استشارية لهم، بخصوص آليات دمج النوع الاجتماعي في سياسات وخطط وبرامج عمل المؤسسات الحكومية، وضمان وصول المرأة ومساهمتها في رسم السياسات والتخطيط للمشاريع،.
- ✓التوسع في تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي في مختلف الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية بشكل تدريجي.

- ✓ تعزيز علاقات التشبيك والمناصرة وكسب التأييد مع منظمات المجتمع المدني حول قضايا المرأة وأولوياتها.
- ✓ بناء تحالفات استراتيجية مع منظمات المجتمع المدني لصالح دعم السياسات والتوجهات المشتركة بين اللجان الوطنية لشؤون المرأة وهذه المنظمات، ودعم الجهود الرامية لتحسين أوضاع المرأة بشكل عام.
- ✓ بناء القدرات المؤسسية والفردية لمنظمات المجتمع المدني لتعزيز فعاليتها في تطبيق السياسات العامة لتنمية المرأة وتمكينها.
- ✓ وضع آليّات عمل لتفعيل علاقات الشراكة والتعاون مع منظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز فعاليّتها، وتحقيق الاستدامة من خلال إشراك هذه المنظمات في وضع البرامج والمشاريع الّتنفيذيّة وتقديم الدعم الفني اللازم لها.
- ✓ متابعة برامج وخطط عمل منظمات المجتمع المدني، وتقويمها من حيث استهدافها لتنمية المرأة وفقاً للسياسات والتوجهات العامة وللخطط الاستراتيجية لتمكين المرأة والمشاريع التجديدية المنبثقة عنها.
- ✓ تحديد المعايير الضرورية لأساليب ووسائل الضغط والتأثير في قضايا النهوض بالمرأة والدمج المنظم للنوع الاجتماعي.

- ✓ تعزيز الّتعاون بين اللجان الوطنية لشؤون المرأة وهذه المنظمات اعتماداً على مصداقيّة العلاقة، من خلال إرساء المبادئ الأساسيّة للعمل الاجتماعيّ، واعتماد ميثاق أخلاقي يهدف إلى تعزيز دور كل منها في التغلب على المعوقات وازدواجيّة البرامج والخدمات والتوصل إلى التنسيق بين الجهود وتعظيمها.

- ✓ العمل على تطوير واعتماد معايير متقدمة لضمان الجودة والتميز في الأداء في المنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة سعياً لتحقيق الشفافية والنزاهة والعدالة.

علي مستوى منظمات المجتمع المدني

- ✓العمل على تقييم الوضع المؤسسي للمنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة، ودراسة مدى نجاحها في تحقيق الأهداف العامة، وكيفية الارتقاء بأدائها ضمن الإمكانيات والموارد المتاحة، في إطار منهجي علمي واقعي مبني على توظيف المعرفة والبحث والخبرة لدعم هذه المنظمات.
- ✓تعزيز النهج التشاركي مع منظمات المجتمع المدني لاستثمار مواردها المتاحة :الإنسانية والمعرفية والتقنية والمالية، والمادية بكفاءة وفاعلية، وتوظيفها للارتقاء بمستوى أداء المنظمات العاملة في إطار تمكين المرأة وتحسين مستوى البرامج والخدمات المقدمة فيها كماً ونوعاً.

علي مستوى مؤسسات القطاع الخاص

- ✓ إشراك مؤسسات القطاع الخاص في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والبرامج والخطط المتعلقة بتمكين المرأة، وتعزيز مشاركتها في سوق العمل وفي أنشطة الاقتصاد الوطني.
- ✓ تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع تجديدية لصالح تنمية المرأة وتمكينها وبناء قدراتها.
- ✓ تشجيع القطاع الخاص على استقطاب العمالة النسائية للعمل في مختلف الوظائف والمهن وبكافة المستويات.
- ✓ العمل على إشراك الشركات الكبرى وأصحاب رؤوس الأموال في دعم قضايا المرأة من منظور تفعيل المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- ✓ العمل على تطوير آليات مناسبة لتعزيز مشاركة المرأة في قطاع الأعمال، وتملّك وانخراط النساء في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة تمثيلهن في غرف التجارة والصناعة ومنظمات الأعمال الأخرى.
- ✓ العمل على تطوير آليات مناسبة لتفعيل مشاركة المرأة في رسم السياسات وصناعة القرارات وفي الوصول إلى المناصب القيادية والمجالس واللجان في مختلف مؤسسات القطاع الخاص.

علي مستوى الهيئات الدولية المانحة

- ✓تطوير آليات التنسيق مع الشركاء الدوليين في إطار النهوض بالمرأة وتطوير أوضاعها من خلال الاستفادة من جهود المنظمات الدوليّة في تأمين الخبرات والاستشارات الفنية الضروريّة لدعم القدرات وتعزيز البُنى المؤسّسية للمنظمات والمؤسّسات التي تدافع عن قضايا المرأة والنوع الاجتماعي.
- ✓اعتبار المنظمات الدولية شريكاً استراتيجياً وحليفاً لمناصرة قضايا المرأة وفقا للأولويات الوطنية.
- ✓تعزيز التعاون والتنسيق بين الحكومات واللجان الوطنية لشؤون المرأة والمنظمات الدولية التي تُعنى بإدماج النوع الاجتماعي وتدقيقه.
- ✓التنسيق مع المنظمات الدولية المانحة لاطلاع منظمات المجتمع المدني المعنية بتمكين المرأة على أولويات ومجالات اهتمام كل من هذه المنظمات المانحة، وآلية الإعداد للمشاريع والتقدم لهذه المنظمات للحصول على التمويل المتناسب مع احتياجاتها.

مصفوفة خطة العمل لتنفيذ آليات تمكين المرأة

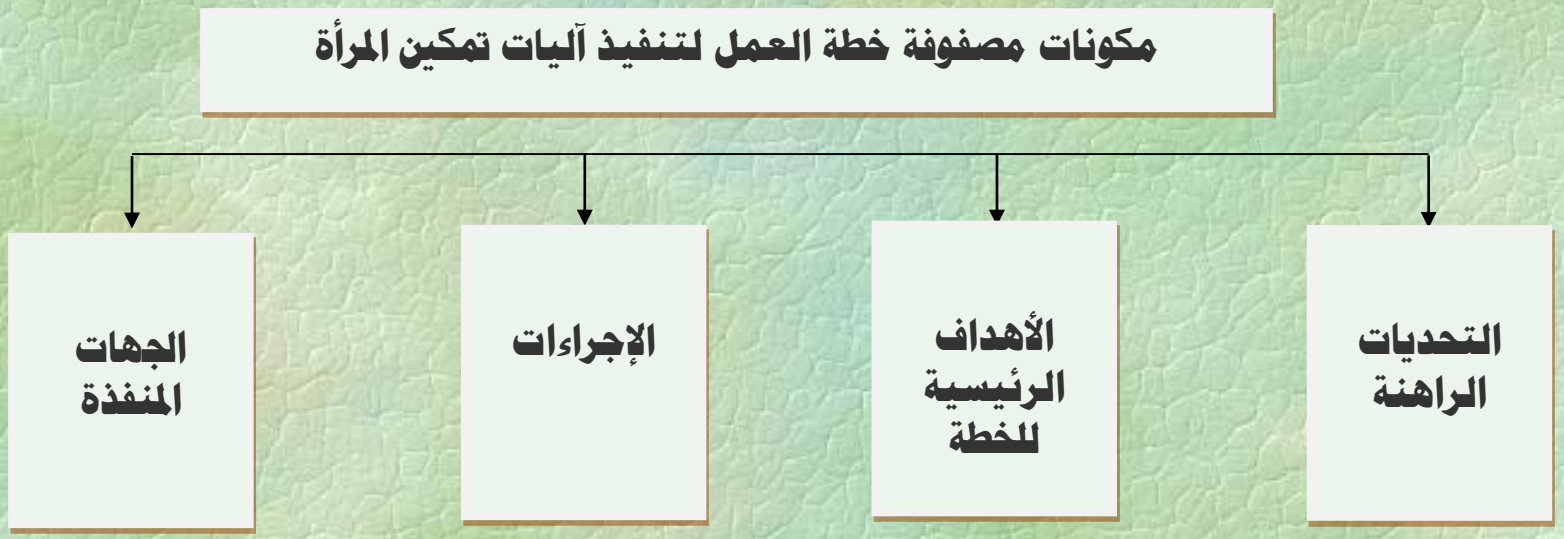

تطبيق عملي لصفوفة خطة العمل لتنفيذ آليات تمكين المرأة في محافظة حضرموت في الجمهورية اليمنية

التحديات الراهنة	الأهداف الرئيسية للخطة	الإجراءات	الجهات المنفذة
تدني مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي على مستوى محافظة حضرموت وزيادة مساحة فقر النساء.	✓ زيادة حجم مشاركة المرأة في سوق العمل. ✓ زيادة الموارد الحكومية المخصصة للبرامج التي تشجع تعليم وتدريب وتشغيل النساء. ✓ تمكين المرأة اقتصادياً في المحافظة. ✓ تخفيض نسبة الفقر بين النساء في المحافظة. ✓ مشاركة المرأة في صنع القرار الاقتصادي.	✓ تخصيص نسبة 30% من الوظائف المعتمدة في موازنة الدولة للنساء. ✓ توزيع عادل لمشاريع التنمية بين مدن وأرياف المحافظة. ✓ إعادة النظر في توزيع الوظائف القيادية حسب النوع الاجتماعي على مستوى المحافظة. ✓ تشجيع القطاع الخاص في تشغيل خريجات الجامعات للعمل في مجالات التخصصية وحسب الكفاءة. ✓ تقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والأصغر للمرأة من خلال صناديق التمويل المتاحة في المحافظة. ✓ رفع مستوى دعم الأسر الفقيرة وزيادة مخصصات الضمان الإجتماعي. ✓ نشر الوعي لدى المرأة في تحسين وضعهن المعيشي من خلال الاستثمار. ✓ تنفيذ برامج تدريبية وتاهيلية لرفع قدرات المرأة.	✓ السلطة المحلية بالمحافظة. ✓ مكتب وزارة الخدمة المدنية. ✓ مكتب وزارة التخطيط. ✓ مكتب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. ✓ جامعة حضرموت. ✓ وجامعة الأحقاف.

التحديات الراهنة	الأهداف الرئيسية للخطة	الإجراءات	الجهات المنفذة
ارتفاع معدل الأمية في المحافظة وتدني مستوى الإناث وخاصة في المناطق الريفية.	✓ تحقيق القدرات التنافسية للمرأة في سوق العمل عن طريق التدريب والتاهيل. ✓ رفع نسبة التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي والفني والثانوي والجامعي. ✓ تخفيض نسبة تسرب الفتيات من التعليم.	✓ انتشار فتح مراكز محو الامية في المدن والارياف. ✓ اعفاء الاناث من كافة انواع الرسوم الدراسية. ✓ الاستخدام الامثل لموارد صندوق تشجيع الفتاة. ✓ التوسع في بناء المدارس في المناطق الريفية وتلبية احتياجاتها التعليمية اللازمة. ✓ تحسين البنية التحتية للمؤسسات التعليمية لكي تراعي احتياجات الفتيات. ✓ تقديم الدعم للمعلمات في المناطق التي يزداد فيها عزوف الفتيات عن التعليم.	✓ كلية المجتمع. ✓ مكتب وزارة التربية والتعليم. ✓ مكتب وزارة التعليم الفني والتدريب. ✓ الصندوق الاجتماعي للتنمية. ✓ الغرفة التجارية بالمحافظة. ✓ البنوك المحلية. ✓ مكتب وزارة الشئون القانونية. ✓ اللجنة الوطنية للمرأة بالمحافظة. ✓ مكتب وزارة الأعلام. ✓ مؤسسات المجتمع المدني. ✓ المنظمات الملحة محليا وإقليميا ودوليا.

التحديات الراهنة	الأهداف الرئيسية للخطة	الإجراءات	الجهات المنفذة
ضعف البنية التشريعية وتدني الدور الرقابي لمكاتب التشغيل في تفعيل الأنظمة.	✓ تحسين بيئة وشروط العمل من خلال المنظومة القانونية والتشريعية. ✓ إعادة النظر في بعض التشريعات التي تكفل حصول المرأة على حقوقها الاقتصادية. ✓ تفعيل دور مكاتب العمل والتشغيل للقيام بدورها الرقابي.	✓ تعريف المرأة بحقوقها التشريعية, ✓ إعداد معايير وقواعد إنشاء وحدات الخدمة العامة وإعداد وتعديل الهياكل التنظيمية. ✓ تفعيل القوانين النافذة فيما يتعلق بالمرأة على مستوى القطاعين العام والخاص. ✓ التعريف بأهمية مكاتب التشغيل. ✓ ايجاد الية تنسيق لتبادل البيانات الخاصة بطلبات العمل بين مكاتب التشغيل ومكاتب الخدمة المدنية.	✓كلية المجتمع. ✓مكتب وزارة التربية والتعليم. ✓مكتب وزارة التعليم الفني والتدريب. ✓الصندوق الاجتماعي للتنمية. ✓الغرفة التجارية بالمحافظة. ✓البنوك المحلية. ✓مكتب وزارة الشئون القانونية. ✓اللجنة الوطنية للمرأة بالمحافظة. ✓مكتب وزارة الأعلام. ✓مؤسسات المجتمع المدني. ✓المنظمات الناشطة محلياً وإقليمياً ودولياً.

التحديات الراهنة	الأهداف الرئيسية للخطة	الإجراءات	الجهات المنفذة
ضعف وغياب الدور الإعلامي فيما يتعلق بأهمية دور المرأة في عملية التنمية.	✓ استحداث وكيل ومديري إدارات في الوزارات ومكاتبها في المحافظات والمديريات معنيين في مسالة التوعية بأهمية دور المرأة التنموي. ✓ رفع الوعي بأهمية دور المرأة التنوي.	✓ مراجعة البرامج الإعلامية الحالية وإعداد برامج إعلامية خاصة بالنوع الاجتماعي، تهدف إلى تغيير النظرة النمطية لعمل المرأة دورها التنموي. ✓ استحداث وحدة إعلامية متخصصة بالإعلام النسوي وتدريب الإعلاميات على إعداد البرامج الخاصة بقضايا المرأة ورفع دورها التنموي. ✓ إقامة برامج توعوية لتغيير النظرة النمطية لعمل المرأة. ✓ تخصيص موارد مالية للفعاليات الهادفة إلى رفع مستوى المرأة علميا واجتماعيا وثقافيا.	✓ كلية المجتمع. ✓ مكتب وزارة التربية والتعليم. ✓ مكتب وزارة التعليم الفني والتدريب. ✓ الصندوق الاجتماعي للتنمية. ✓ الغرفة التجارية بالمحافظة. ✓ البنوك المحلية. ✓ مكتب وزارة الشئون القانونية. ✓ اللجنة الوطنية للمرأة بالمحافظة. ✓ مكتب وزارة الأعلام. ✓ مؤسسات المجتمع المدني. ✓ المنظمات المانحة محلياً وإقليمياً ودوليا.

نشاط تدريبي رقم (4)

- في إطار استعراض مصفوفة خطة العمل لتنفيذ آليات تمكين المرأة، أرجو إعداد مصفوفة لخطة عمل لتمكين المرأة في أحد المجالات التالية:

1. مكافحة الفقر.
2. زيادة نسبة الإناث في التعليم.
3. مكافحة بطالة المرأة.
4. تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمرأة.
5. دعم المرأة المعيلة للأسرة.
6. أو أي مجال ترونه مناسب.